

ملخص:

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية مما سمح بوضع سياسة اقتصادية توسعية قصد الخروج من التبعات السلبية التي خلفتها أزمة 1986 من ركود اقتصادي وتفاقم البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للسكان. فابتداء من 2001 شرع في تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي بغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتنويع الاقتصاد الوطني مما يضمن فك تبعيته للمحروقات وفي سبيل ذلك خصصت مبالغ مالية ضخمة لو استغلت بعقلانية لجعلت الجزائر جنة فوق الأرض. إن عودة انخفاض أسعار النفط ابتداء من منتصف 2014 كشفت من جديد هشاشة الاقتصاد الوطني وعن حقيقة الانجازات والمشاريع التي لا تخلو مناسبة بالتباهي بها. وتبقى الجزائر في تبعيتها للمحروقات ما لم تتوفر الإرادة السياسية الحقيقية في القضاء عليها.

كلمات مفتاحية: سياسة الإنعاش الاقتصادي، استثمارات عمومية، نمو اقتصادي.

Résumé

La hausse des prix du pétrole a abouti à une amélioration de la situation financière en Algérie à partir des années 2000, en lui permettant de tracer une politique économique dans le but de sortir de la récession économique, le chômage, et le faible niveau de vie que la crise de 1986 a engendré.

A partir de l'année 2001, l'état a œuvré à la relance économique pour améliorer le taux de croissance et diversifier l'économie nationale et diminuer de la dépendance aux hydrocarbures, Pour ce faire l'état a dépensé des fonds énormes, sauf que ces derniers n'ont pas été dépensés rationnellement.

Le retour à la baisse des prix du pétrole à partir de 2014 à divulgué la réalité de la fragilité de l'économie nationale et la réalité des projets que l'état met toujours en évidence, ainsi l'Algérie restera encore dépendante de ses hydrocarbures s'il n'y aura pas une réelle volonté politique pour y remédier et cela se fera à travers une stratégie solide et à long terme.

Mots clés : Politique de Relance Economique, investissements Publics, croissance économique.

سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع



أ/ شليغم سعاد

جامعة الجزائر 3

مقدمة:

من خلال هذا التعريف يمكن تحليل مفهوم النمو الاقتصادي وفق النقاط الثلاثة التالية

1- النمو لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي. أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني.

2- أن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية، وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استبعاد أثر التضخم.

3- أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة

من خلال النقاط التالية يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعني: (2)

-تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل

-أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية

-أن تكون الزيادة في المدى البعيد

وحسب سولو يمكن اعتبار الناتج الداخلي الخام نتاج لثلاث عوامل أساسية هي:

1_ كمية العمل: التي تقاس من خلال ساعات العمل الكلية خلال سنة بكاملها أو عدد العمال الذين ساهموا في الإنتاج.

2 _ كمية رأس المال: والتي تشمل المصانع، الآلات، البنى التحتية والموارد الطبيعية.

3 _ مستوى المعرفة التكنولوجية: الذي يعكس القدرة على الاستخدام الأمثل للعمل ورأس المال لإنتاج أعلى مستوى ممكن من الناتج الداخلي الخام من حيث الكمية والكيفية معا.

ويعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا مهما لتقييم قدرات أية دولة على توفير مستوى الرفاه للمواطنين، فالمستوى المعيشي لأي بلد يتوقف على قدرته على إنتاج السلع والخدمات الذي يرادف النمو الاقتصادي.

إن اعتماد الجزائر على الريع النفطي يشكل عائقا كبيرا ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية أيضا وهذا ما أثبتته الواقع خلال الأزمة النفطية لـ 1986 والتي أدخلت الجزائر مرحلة صعبة إلى درجة تطبيقها برنامج التصحيح الهيكلي الذي كان له الأثر الكبير خاصة على الجانب الاجتماعي.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية التي حسنت بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية من أهمها المديونية الخارجية، نسبة النمو الاقتصادي ونسبة البطالة، وهو ما سمح بتسطير المشاريع التنموية التي شرع في تطبيقها منذ 2001، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو وكان مبرر السلطة في ذلك هو تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرت بها البلاد وبعث حركة النمو من جديد. و ما يفهم من ذلك أنه من خلال هذه الاستثمارات العمومية سيتم دفع الاقتصاد الوطني وتقويته من خلال التنويع في مصادره.

ويهدف هذا المقال إلى البحث في طبيعة النمو الاقتصادي وحقيقة الإنعاش الاقتصادي في ظل تراجع أسعار النفط، وهذا ما يقودنا إلى دراسة البرامج المسطرة مع بداية الألفية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو، والتي توجي حسب تسميتها تحقيق هدف أساسي وهو إنعاش الاقتصاد الوطني ونموه.

1- مفهوم النمو والإنعاش:

أ-تعريف النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي". (1) فهو مؤشر كمي يقاس من خلال إحدى العاملين الاقتصاديين الناتج الداخلي الخام أو الناتج الوطني.

التصدي لمشكلة البطالة التي تسبب في تدني المستوى المعيشي لشريحة عريضة من المجتمع⁽⁶⁾.

2- الظروف العامة للدولة قبل تطبيق البرامج التنموية:

أ- الظروف الاقتصادية:

لقد عرفت الجزائر مرحلة صعبة ابتداء من 1986 نتيجة انخفاض أسعار النفط، ولأول مرة ظهرت حقيقة الاقتصاد الوطني المتميز بالهشاشة والتبعية التامة للمحروقات* وهذا ما عمق مديونية الجزائر وأجبرها في النهاية إلى اللجوء إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي انتهى بإعادة جدولة ديونها وتطبيق على إثر ذلك برنامج التصحيح الهيكلي كضمان لإعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى وتسديد الديون في آجالها الجديدة. إن تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) اقتضى على السلطات العمومية تطبيق سياسة مالية جد صارمة (سياسة تقشفية بهدف تقليص النفقات العمومية لا سيما منها نفقات التجهيز التي تعتبر المحرك الأساسي لخلق الثروة الوطنية ومناصب الشغل)، وهذا بهدف تجاوز المديونية الخارجية الخانقة التي كانت تعرفها الجزائر، وإعادة تحقيق التوازنات المالية الكبرى. ويوضح الجدول المالي بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة التي سبقت تطبيق أول برنامج تنموي.

جدول رقم 1: يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية (1995-2000)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشرات %						
الناتج الداخلي الخام	3.9	4.1	1.10	5.10	3.2	2.5
التضخم	29.8	18.7	5.70	5	2.6	0.3
رصيد الميزان التجاري من الناتج الداخلي الخام	0.2	4.1	5.7	1.5	2.1	11.8

المصدر: ONS. CNES

أ - 1 - معدل النمو الاقتصادي: قدر متوسط النمو خلال الفترة الممتدة بين 1995 و 2000 بـ 3.3% ورغم أن هذه النسبة موجبة إلا أنها ضعيفة نتيجة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وعدم إتباع

إن تحليل هذا الأخير ينطوي تحته قضيتين أساسيتين المتمثلان في دفع النمو وتطور مستواه

1- دفع النمو: يرتبط بمجموعة من التحولات الهيكلية للاقتصاد والتي تسمح له بالانتقال من اقتصاد ثابت وزراعي بالدرجة الأولى ويسير بنفس الوتيرة من سنة إلى أخرى، إلى اقتصاد متطور ويعتمد على الصناعة بالدرجة الأولى

2- مستوى النمو الاقتصادي: مرتبط بكمية الإنتاج من سلع وخدمات خلال فترة طويلة نوعا ما 10 سنوات.⁽³⁾

ب- معنى الإنعاش:

لغة: أنعش، ينعش، إنعاشا بمعنى أنهضه وأقامه ورفع.⁽⁴⁾

اصطلاحا: العمل على إعطاء دفعة جديدة، إحياء مشروع ما. وسياسة الإنعاش هي سياسة اقتصادية ظرفية تهدف إلى دفع اقتصاد دولة ما لا يستخدم كل قدراته الإنتاجية بهدف تعزيز النمو لمكافحة البطالة. وهي سياسة ترمي إلى إعادة دفع النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع الاستهلاك والاستثمار.⁽⁵⁾ إن لجوء أية دولة إلى تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يهدف إلى تكملة الاستثمار الخاص عن طريق الاستثمار العمومي لأن الأول لم يمتص كل الادخار المتوفر في الاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى يسعى إلى

إن النتائج التي تبدو إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي لم تتعدى هذا المستوى فتشمل الجوانب الاجتماعية التي كانت تكلفتها باهظة جدا وأهم ما ميزها ارتفاع نسبة البطالة إلى مستويات خطيرة وانخفاض مستوى المعيشة إلى مستوى الفقر المدقع.

ب - الظروف الاجتماعية

ب-1- البطالة:

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة البطالة (%)	26.99	27.99	29.20	27.30	29	29.77

المصدر: ONS

على الاستقرار السياسي، فمنذ 1990 إلى 2000 عرفت الدولة الجزائر خمس رؤساء و 11 رئيس حكومة، أي بمعدل رئيس دولة كل سنتين ورئيس حكومة كل 18 شهر. وهو ما لم يسمح بوضع إستراتيجية تنموية تخرج الاقتصاد الوطني من ركوده وبناء اقتصاد عصري وفعال، لأن كل رئيس دولة له برنامج بل أكثر من ذلك كل رئيس حكومة لديه برنامج خاص به-وحتى ولو كان انعكاس لذلك الخاص برئيس الدولة قد يكون في بعض الأحيان مخالفا له.⁽⁷⁾

إن مجيء رئيس جديد وعودة ارتفاع أسعار النفط سنة 1999، أدخلت الجزائر مرحلة جديدة - وهو ما يؤكد المقولة: " رئيس جديد، توجه جديد وسياسة جديدة " - تركز على إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وبعث حركية النمو الاقتصادي من خلال إتباع سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي من أجل تعويض الجزائريين ما عانوه خلال سنوات العشرية السوداء في إطار شراء السلم الاجتماعي والحصول على دعم شرعية الحكم بعدما حصل على المشروعية من خلال الانتخاب الذي جرى في إطار ظروف تتسم نوعا ما بالغموض⁽⁸⁾. فموضوع الإنعاش الاقتصادي يقودنا إلى

أ-2- التضخم: إن معدل التضخم عرف انخفاضا محسوسا حيث انتقل من 29.8% إلى 0.3% نتيجة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

أ-3- الميزان التجاري: لقد عرف رصيد الميزان التجاري تحسنا تدريجيا نتيجة للإجراءات المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي والتي أدت إلى الحد من الطلب الاستهلاكي (السياسة التقشفية) من جهة وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة خلال هذه الفترة، وهو نتيجة طبيعية لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فلم تتوقف الأمور عند التوقف عن خلق مناصب عمل جديدة بل تعدتها إلى فقدان تلك الموجودة جراء غلق بعض المؤسسات العمومية وعرض بعضها للخصخصة إذ تشير الأرقام الرسمية إلى تسريح أكثر 400 ألف عامل. ورغم أن الحكومات المتعاقبة حاولت وضع بعض التدابير للحد من توسعها إلا أنها كانت دون فعالية.

ب-2 - تدهور مستوى المعيشة

إن تحرير الأسعار وانخفاض قيمة الدينار وجمود أجور العمال وارتفاع نسبة البطالة جعل الفئات الضعيفة الدخل والمندمة تواجه معانات حقيقية لتلبية حاجياتها الضرورية، وهو ما وسع نطاق الفقر فبي الجزائر الذي امتد إلى الطبقة المتوسطة، فلقد أشارت التقارير أن ما يقارب 40% من سكان الجزائر كانوا يعيشون تحت عتبة الفقر.

ج- الظروف السياسية

إن الأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفتھا الجزائر منتصف الثمانينات كان لها انعكاسا سلبي

إن هذا الخطاب يبين لنا وبوضوح المبرر السياسي لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو في ذات الوقت يبرر تطبيق البرامج الأخرى.

إن هذا العرض الموجز لبعض الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي سبقت تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يبين لنا مبرر الدولة في العودة إلى الظهور على الساحة الاقتصادية بعد أن أجبرت على الانسحاب منها خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من خلال سياسة إنفاق موسع تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف معيشة السكان وتعويضهم الحرمان والمعاناة التي عاشوها طيلة العشرية السوداء.

3- عرض مختصر للبرامج التنموية:

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): وهو برنامج ثلاثي شرع في تنفيذه ابتداء من 2001 بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامج قياسي بالنظر إلى احتياطي الصرف في تلك الفترة والمقدر بـ 11.9 مليار دولار. ويبين الجدول التالي المخصصات المالية لكل قطاع:

الجدول 2 : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ المخصصة	النسب المئوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	45.0	8.6
المجموع	525.0	100

المصدر: CNES

الخطاب الذي ألقاه في 2001 والذي عرض بموجبه برنامج الإنعاش، فبعد أن عرض الوضع الكارثي الذي كانت عليه الجزائر طيلة العشرية السوداء والذي شبهه بقيام الساعة ثم بإنسان نال منه فيروس السيدا وتلاشت قدراته المناعية واحدة تلو الأخرى وفقد جهازه المناعي كله وذهب إلى أبعد من ذلك فقد وصف الدولة وكأنها مبنى شيد من ورق فهي ليست دولة حقيقية. هذه الأسباب هي التي دفعت به إلى إعادة بناء الدولة (والتي نفى في الأصل وجودها) بإصلاح ما تبقى منها من هياكل من أجل إرساء الدولة الحق والقانون، وقبل أن يشرح مخطط الإنعاش الاقتصادي أشار إلى أنه يختلف عن المخططات التي عرفتتها بلادنا في سنوات الستينيات والسبعينيات فقد انتهى زمن الاقتصاد الموجه وأقر بأننا دخلنا إلى اقتصاد السوق.

وما يثير الانتباه أنه حذر من حمى الإنفاق التي ميزت سلوك المسير في الماضي والتي أدت إلى تعطيل العديد من المشاريع، فحسب رأيه أن المال يمكن أن يصرف في أمرين التثمين والتبذير والأمر الثاني هو الذي كان سائدا في اعتقاده وهذا ما جعله يؤكد على ضرورة اختيار المؤسسات الأكثر قدرة على تنفيذ المشاريع في آجالها المحددة مع مراعاة التكاليف مهما كانت صفتها القانونية عامة، خاصة أو أجنبية.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو:

دينار، زيادة إلى الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش والمقدر بـ 1071 مليار والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار وعليه يصبح المجموع النهائي لقيمته 8705 مليار دينار. ويشمل هذا البرنامج الخمسة محاور التالية المبنية في الجدول التالي.

يعتبر برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاستثماري من حيث قيمة المبلغ المخصص الذي بلغ في شكله الأصلي 4202.7 مليار دينار أي ما يقارب 55 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى البرنامجين الإضافيين أحدهما الخاص بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار والثاني الخاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار

الجدول رقم 3: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبلغ المخصص	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
تنمية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

الثاني المشاريع الكبرى الجاري انجازها بمبلغ قدر بـ 130 مليار دولار.

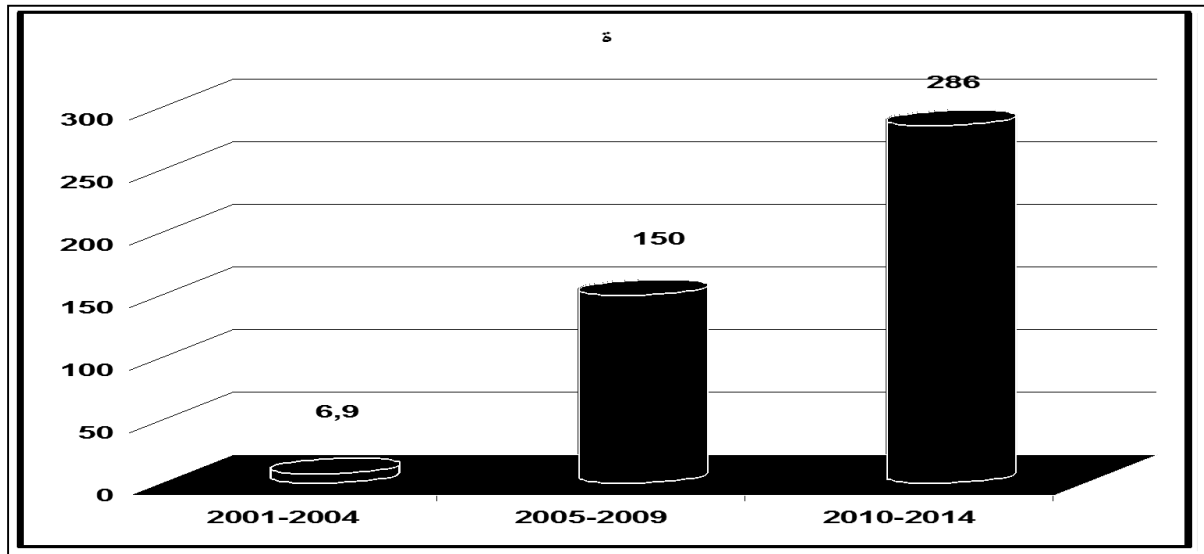
ولا تختلف أهداف هذا البرنامج عن سابقه من حيث الأهداف وتقسيم الحصص، فكالاعتاد خصص البرنامج حصة هامة لتحسين ظروف المعيشة والتنمية البشرية وتطوير الهياكل القاعدية.

إن التحسن التدريجي لأسعار النفط سمح بزيادة المخصصات المالية من برنامج إلى آخر وهو ما يبينه بوضوح الشكل الموالي.

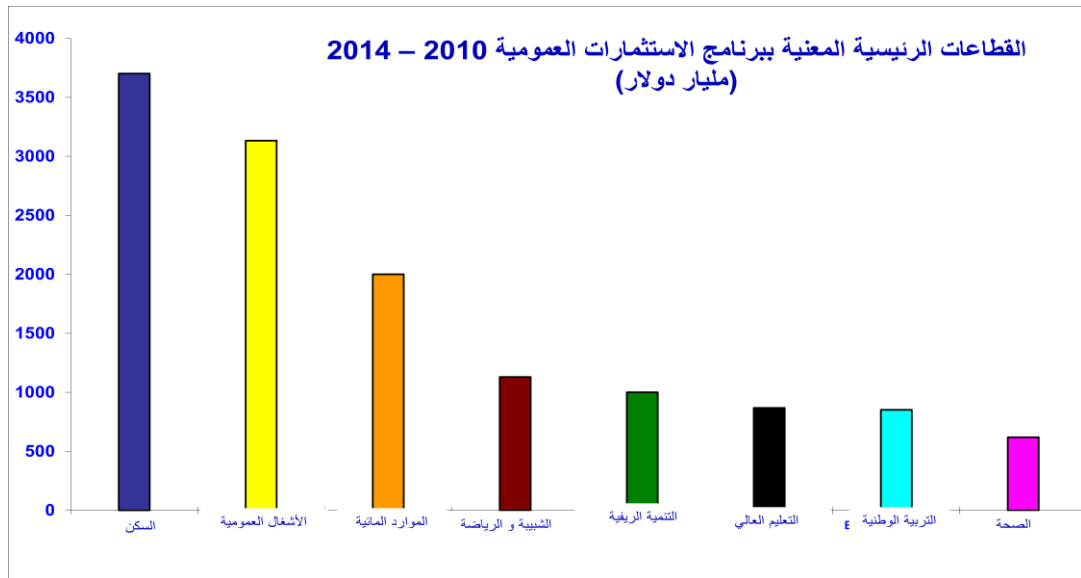
من خلال النسب الموضحة أعلاه نستنتج أن الاهتمام بقي منصبا حول تحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير المنشآت القاعدية.

ج - برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط التنموي الخماسي) 2014/2010

هو برنامج مكمل للبرنامج السابق، جاء في ظروف مالية صعبة (الأزمة المالية العالمية 2007/2008 والتي دفعت بمعظم الدول الغربية إلى إتباع سياسات مالية تقشفية)، رصد له مبلغا قدر بـ 21124 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار مقسمة على شطرين، الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدره 156 مليار دولار، في حين يتضمن



يوضح الشكل التالي أن الغلاف المالي الذي خصص للبرنامج الثالث يمثل مقدار أربعين مرة ما خصص للبرنامج الأول.



والخروج من التبعية للمحروقات من خلال تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، والقضاء على البطالة التي باتت معدلاتها المرتفعة تهدد الاستقرار السياسي. وهو ما جعلنا نركز في تقييمنا على هذه المؤشرات ابتداءً من 2004 وهو تاريخ نهاية البرنامج الأول " الإنعاش الاقتصادي".

1-معدل النمو:

يبين لنا الشكل أن القطاعات التي خصصت لها الحصص الكبرى هي قطاعات غير منتجة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن فائدة الاستثمار في انعدام المضاعف أي إن لم ينتج عنه أرباح.

4-تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

إن تقييم نجاح أي سياسة يعتمد على معرفة مدى تحقيقها للأهداف المسطرة، وباعتبار أن الأهداف المحددة في إطار سياسة الإنعاش التي شرع في تطبيقها منذ 2001 كان ترمي أساساً إلى تحقيق نمو بمعدلات مرتفعة

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الإجمالي (%)	4.3	95.	1.7	.43	02.	1.7	63.	2.6	2.4	2.8	3.3
معدل النمو خارج المحروقات	5.0	6.0	45.	7.0	6.1	9.3	6.3	5.7	*7.1	*6.3	5.1**

المصدر: * وزارة المالية FMI، ** ONS

نسبة 3% نمو بضخ 1% من موارد الدول.⁽⁹⁾

وبالنسبة لمكانة الصناعة في الناتج الداخلي الخام وبلاستناد إلى أحد الأهداف ذات الأولوية في سياسة الإنعاش الاقتصادي والمتمثلة في تنويع الاقتصاد الوطني من أجل إخراجها من التبعية الكلية للمحروقات، فلقد بين تقرير بنك الجزائر أن القطاع الصناعي يعرف تباطؤ، فقد سجل في 2013 نفس وتيرة سنة 2011 بارتفاع قدره 4.1% في القيمة المضافة الصناعية (عمومية وخاصة) وهو معدل تقريبا مماثل لمتوسط معدل 14 السنة الأخيرة 4.09% .و يبقى النمو خارج المحروقات أضعف نمو لكل القطاعات ولا يساهم في نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام بسوى 6.7% وهي مساهمة تقل عن مساهمة قطاع الفلاحة ب 20 نقطة⁽¹⁰⁾. ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام البرامج بقطاع الصناعة العمومية وعلى وجه الخصوص دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالة الإفلاس وتراكم الديون واقتصر دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية.

2-معدل البطالة:

إن معدل نمو الناتج الداخلي الخام كان موجبا خلال السنوات العشرة ولكن متذبذبا ولم يتجاوز متوسط 3% ويعود سبب هذا التذبذب إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات. ويعتبر معدل النمو ضعيفا مقارنة مع الهدف الذي كان مسطرا وهو تحقيق معدل لا يقل عن 7% ومقارنة بالأموال الضخمة التي تم ضخها هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد أن المحدد الأساسي للنمو هي المحروقات فمعدل النمو خارج المحروقات تراوح بين 5% و 6% والذي نتج من الهياكل القاعدية والسكن التي استحوذت على 80% من النفقات العمومية، لذلك يجب التمييز بين النمو الواسع الذي يتم خلقه من طرف المؤسسات والنمو الموسع الناتج من موارد الدولة. فحسب الخبير الاقتصادي "عبد الحق لعميري" لقد تم ضخ 30% من الناتج الداخلي الخام من أجل الحصول على 6% من النمو فلدينا مضاعف داخلي سلبي والجهاز الإنتاجي لا يعرف كيف يخلق الثروة لأن الجهاز المنتج للثروة يخلق

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	17.7	15.3	14.13	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.8

المصدر: ONS

وحقيقة المشاريع التنموية التي لا يكدر يخلو الخطاب السياسي خاصة في فترات الانتخابات من الإشادة بالإنجازات الكبرى التي استطاعت أن تحققها الجزائر " ... باشرنا إذن في برنامجين متتاليين للاستثمارات العمومية في سائر الميادين ويجري الآن انجاز برنامج ثالث، وأثمرت هذه البرامج بنتائج لا جدال فيها وأصبحت عشرية الـ 2000 غنية بالإنجازات على مستوى كامل أرجاء الوطن ... " (12)

"... كما تمكنا، بعون الله، من تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية ملفتة، هي قائمة بعينها تشهد على مدى الجهد المبذول في مجال الفلاحة والتنمية الريفية، شهدت الجزائر طفرة نوعية معتبرة، وفي مجال الصناعة والخدمات، سمحت السياسة الوطنية لتشجيع الاستثمار بإنشاء عدد هام من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة، في مختلف مجالات النشاط، مساهمة بذلك في إثراء الشبكة الوطنية الصناعية وتوفير مناصب عمل إضافية لصالح شبابنا على الخصوص... " (13). وهو ما يوحي بأن سياسة الإنعاش المطبقة استطاعت أن تقوي الاقتصاد الوطني وتخرجه من التبعية للمحروقات. غير أن الوضع الحالي المتسم باستمرار انخفاض أسعار النفط التي انقلبت من 109.55 دولار للبرميل في الثلاثي الأول لسنة 2014 إلى 75.38 دولار للبرميل في الثلاثي الأخير من ذات السنة إلى 54.31 دولار للبرميل للثلاثي الأول من 2015، (14) كان له الأثر الكبير على كل المؤشرات الاقتصادية، فحسب تقرير بنك الجزائر فقد عرف احتياطي الصرف تراجعاً هاماً حيث بلغ 159.918 مليار دولار نهاية مارس 2015 مقابل 178.938 مليار دولار نهاية شهر ديسمبر 2014 أي تم صرف 19 مليار دولار خلال ثلاثة أشهر فقط والمواصلة في نفس الوتيرة تجعل احتياطي الصرف يستنزف خلال 25 شهراً. وأشار ذات التقرير إلى عجز ميزان المدفوعات - الذي يمثل مقياساً

ما يلاحظ من هذه الأرقام ومقارنة بما كان عليه الوضع قبل الخوض في تطبيق سياسة الإنعاش هو الانخفاض المحسوس لمعدل البطالة الذي انتقل من 29.3% في سنة 2000 إلى 10.8% في 2014، ولكن تجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة الرسمي المعلن عليه من قبل الديوان الوطني للإحصاء لا يأخذ بعين الاعتبار العمال غير النظاميين أي أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي والشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية وهي فئة لا تمارس عملاً دائماً ومصرح به لذلك لا بد من احتسابهم مع فئة البطالين، فمثلاً معدل البطالة المعلن عنه رسمياً في 2008 قدر بـ 11.8%، في حين أن معدل البطالة المصحح - أي الذي يحسب القطاع غير النظامي - قدر بـ 35.17%. (11) وعلى العموم فانخفاض معدل البطالة الرسمي يرجع إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية والخدمات والتي حظيت بأغلفة مالية هامة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، إلا أن مناصب الشغل التي توفرها هذه القطاعات تتسم بالهشاشة باعتبارها غير دائمة وظرفية مرتبطة إما بالمواسم الفلاحية والتقلبات المناخية كما هو الحال في قطاع الفلاحة أو بالتدخل الحكومي لتمويل المشاريع كما هو الحال في قطاع البناء والأشغال العمومية، كما تعتبر أغلبها غير منتجة خاصة تلك التي يوفرها قطاع الخدمات. في حين أن أهم قطاع موفر لمناصب عمل دائمة ومنتجة تبقى قدراته متدنية كما سبقت الإشارة إليه.

5- حقيقة الإنعاش الاقتصادي في ظل تراجع أسعار

النفط:

في ظل تراجع أسعار النفط ابتداء من منتصف 2014 وانخفاض مداخيل الجزائر جراء ذلك نتساءل عن إمكانية الاستمرار في نفس السياسة والتستر عن حقيقة النمو الاقتصادي المحقق طيلة الـ 15 سنة

الاقتصاد في حد ذاته منتج وما كان ينقصه هو الطلب على هذه المنتجات المكسدة التي يمكن دفعها من خلال تدخل الدولة في إقامة مشاريع عمومية تسمح بخلق مناصب شغل وبالتالي أجور من أجل امتصاص عرض السلع وهو ما سيدفع بدوره عجلت الاستثمارات التي توقفت بسبب الكساد. و الوضع في الجزائر مغاير تماما، باعتبار أن الجهاز الإنتاجي يعاني من ضعف كبير وأغلبية السلع الاستهلاكية والوسيطة يتم استيرادها من الخارج وهذا يعني أن الاستثمارات العمومية لم يكن لها تأثير على دفع الطلب على السلع المحلية بل على المنتجات المستوردة. لذلك كان من المفروض البدء في إقامة قواعد متينة للاقتصاد الوطني من خلال دفع القطاعات المنتجة وعلى رأسها القطاع الصناعي كقطاع أساسي ورائد خاصة في إطار توفر الموارد المالية الكفيلة بذلك وهو ما يستدعي وضع إستراتيجية طويلة المدى بدلا من البرامج الآنية والارتجالية لأنه ما أسهل صياغة الأهداف والبرامج التي تتحدث عن دفع النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة والفقر وتحقيق التنمية ولكن ما أصعب أن تتحول تلك البرامج والخطط إلى واقع فعلي في ظل غياب الإرادة السياسية.

نتائج:

إن هذه الدراسة تسمح لنا باستخلاص النتائج التالية:

- إن النمو المحقق طيلة فترة الدراسة رغم أنه موجب إلا أنه ضعيفا جدا مقارنة بالأموال الضخمة التي تم تخصيصها، وهو مرتبط بدرجة كبيرة إن لم نقل شبه كلية بقطاع المحروقات وهو ما جعل نسب النمو متذبذبة ترتفع بارتفاع أسعار المحروقات وتخفض بانخفاضها.

- إن إنعاش الاقتصاد الوطني لم يتحقق بعد ويبقى الإنتاج الوطني لا يغطي حتى الطلب الداخلي، وهو

أساسيا للصحة المالية للدولة - بقيمة 10.72 مليار دولار في الثلاثي الأول مقابل 98 مليون خلال نفس الفترة لسنة 2014، و من جهة أخرى أثرت انخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري الذي سجل بدوره عجزا خلال الثلاثي الأول للسنة الجارية قدر ب 4.2 مليار دولار.

فتقرير البنك المركزي في هذه الفترة بالذات التي تواصل فيها أسعار النفط في الانخفاض من جهة وظهور مؤشر جديد والمتمثل في اتفاق إيران مع مجموعة 1+5 والذي يسمح لطهران بضخ مليون برميل يوميا يعتبر إعلانا رسميا عن دخول الجزائر مرحلة أزمة. وهو ما يبين بوضوح عدم نجاعة سياسة الإنعاش الاقتصادي التي شرع في تطبيقها منذ 2001 من أجل تقوية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره وتقليص تبعيته للمحروقات. فالأموال التي خصصت وصرفت بالفعل والتي قدرت بحوالي 800 مليار دولار -أي ما يعادل 8 مشاريع مارشال ساهم واحد منها في النهوض بأوربا- لم تستطع تحقيق هدف تقوية الاقتصاد الوطني وإخراجه من تبعيته للمحروقات التي ظلت تحتل مركز الصدارة من صادرات الجزائر والمقدرة بـ 93.52 % من مجموع الصادرات. ويرجع ذلك إلى عدم توجيه الأموال في المشاريع المنتجة، فحوالي 70 % تم صرفه على تغطية التحويلات الاجتماعية من أجل شراء السلم الاجتماعي. وهو ما أبقى معدلات النمو بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة رهينة أسعار النفط وتقلباتها في الأسواق العالمية يزدهر بازدهارها ويتدنّى بانخفاضها.

إن النظرية الكنزوية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب تماما مع الوضع الاقتصادي للجزائر، باعتبار أن هذه النظرية كان الهدف منها تفعيل الطلب الكلي نتيجة الركود الاقتصادي بسبب تكسب السلع وهذا يعني أن

الحالي المتسم بانخفاض أسعار النفط وتأثر على إثر ذلك كل المؤشرات الاقتصادية تدل على فشل سياسة الإنعاش الاقتصادي وتبرز بوضوح أن النمو الاقتصادي المحقق طيلة أكثر من عقد ما هو إلا وهمي ويرتبط بدرجة كبيرة بمداخل النفط التي تحدد مستوياته. وتبقى الجزائر تدور في حلقة مفرغة لم تستطع ملايير الدولارات كسرها في ظل غياب العقول المدبرة وبقاء تلك المبدرة.

الهوامش:

(1) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية، مصر، قسم الاقتصاد جامعة الإسكندرية 2003، ص 71

(2) نفس المرجع، ص 75.

(3) Achour tani yamna, «L'analyse de la croissance économique en Algérie» (thèse de doctorat, université de Tlemcen: faculté des sciences économiques et commerciales, option gestion, 2013/2014) p9.

(4) المعجم الرائد.

(5) <http://www.larousse.fr>

* ففي سنوات السبعينيات سادت شعارات الثورة الصناعية والزراعية ثم في بداية الثمانينيات ساد شعار من أجل حياة أفضل ومو ما كان يوحي بأن للجزائر اقتصاد متطور.

(6) بوراس زمية، سياسة الانعاش الاقتصادي. المدرسة الوطنية للإدارة، مديرية التكوين: مطبوعة 2013، ص 86.

(7) Salah Mouhoubi, Les vulnérabilités: cas de l'Algérie. Alger: ed ENAG ?2009, P101.

* انسحاب المترشحين الستة للرئاسيات في 1999 وكان مبرر المنسحبين آنذاك أن العملية الانتخابية شهدت تزويرا واسع النطاق حتى قبل بدايتها بعد أن اكتشفوا في اللحظات الأخيرة أن للسلطة فارسها وجندت كل الإمكانيات لفوزه في الدور الأول. و ر انسحاب كل المنافسين إلا أن نسبة المشاركة المعلن عنها فاقت الـ 60 في المائة ليفوز بوتفليقة بنسبة 73.79% من الأصوات المعبر عنها..

(9) LaamiriA, «l'Algérie s'est trompée de diagnostic et de

ما أبقى فاتورة الاستيراد مرتفعة وتتجاوز في أغلب الأحيان 80% من الناتج الداخلي.

-إن انخفاض أسعار النفط جعل التاريخ يعيد نفسه، إذ كشفت من جديد عن هشاشة الاقتصاد الوطني وتؤكد عدم خروجه من تبعيته للمحروقات.

-إن الإرادة السياسية الحقيقية لإخراج الاقتصاد الوطني من الحلقة المفرغة، وتقويته لا يتحقق باستثمارات في القطاعات غير المنتجة وإنما يتحقق من خلال دفع القطاعات الإنتاجية الأساسية وعلى رأسها قطاع الصناعة.

توصيات:

بغرض تحقيق نمو اقتصادي حقيقي والنهوض بالاقتصاد الوطني لا بد من:

-الخروج من دائرة القرارات الارتجالية والبرامج الآنية، من خلال وضع استراتيجية طويلة المدى قائمة على ترشيد الموارد المتاحة.

-التعجيل بإصلاحات ليست اقتصادية فقط بل سياسية، وأخص بالذكر ظاهرة الفساد الذي تجذر في الجزائر على كل المستويات وحال دون نجاح أي محاولة إصلاحية. فلا يكفي في هذا المجال وضع جهاز أو مركز لمحاربة الفساد، بل لا بد من التعجيل في منح استقلالية حقيقية للقضاء حتى يكون فعلا القانون فوق الجميع.

خاتمة:

إن غياب العقلانية وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة أبقى الاقتصاد الجزائري مرتبط بصفة كبيرة بمداخل النفط التي لاتزال تمثل 93% من الصادرات و 45% من الناتج الداخلي الخام و 60% من المداخل الجبائية للدولة وهو ما يبين هشاشة الاقتصاد ويبقيه عرضة لأية صدمة نفطية. والوضع

thérapie» , liberté 04/10/2011.

⁽¹⁰⁾ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 20.

⁽¹¹⁾ بو فليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000/2010. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 261

⁽¹²⁾ نص خطاب رئيس الجمهورية، الجمعة 15 أفريل 2011

⁽¹³⁾ رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة إحياء عيد العمال، الجزائر: 30 أفريل 2014

⁽¹⁴⁾ Rapport banque d'Algérie ,juin 2015.